العدد (4086) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (13) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أقرّ مجلس الأمن الدولي مؤخراً، بأن العراق قد وفى بآخر التزاماته حيال قرارات البند السابع المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وهو أمر مقدّر له أن يوفر فرصاً مشجّعة للاستثمار الأجنبي في العراق بعد أكثر من أربعين عاماً من نزاعات كبيرة والتراجع في التنمية الاقتصادية والتقدّم، كما سيطلق أموالاً محتجزة ومجمّدة لدى الأمم المتحدة ودول ومنظمات دولية، بحسب ما يرى المستشار المالي لرئيس الوزراء.

الخروج من البند السابع يوفر فرصاً للاستثمار واستعادة أموال مجمّدة

■ قرار مجلس الأمن يفتح الطريق أمام العراق للخلاص من عزلته للتكنولوجيا الاقتصادية

□ بغداد / زهراء الجاسم

فيما يبيّن خبير اقتصادي، أنّ المبلغ المتبقي لدى الأمم المتحدة لهذا البرنامج هو بحدود ٣ مليارات دولار، وإن تمّ انفاق الجزء الأكبر منه، سيضيف أموالاً للخزينة العراقية، وإن العراق بمجرد خروجه الكامل من هذا الفصل، يعني قدرته على استيراد التكنولوجيا اللازمة لحصول التنمية الاقتصادية في البلد وهو أمر غاية في الأهمية.

وكانت بعثة العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أعلنت في بيان عبر موقعها الإلكتروني، أنه استكمالاً لجهود جمهورية العراق في انهاء ملفاته في مجلس الأمن والموروثة من حقبة النظام السابق والصادرة بموجب قرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فقد عملت وزارة الخارجية من الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك على اصدار القرار ٢٣٩٠ (٢٠١٧) والذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع بتأريخ ٢٠١٧/١٢/٨، خلُصَ الى أن الطرفين (العراق والأمم المتحدة) قد نفذا تنفيذاً تاماً التدابير المفروضة وفق احكام الفصل السابع بموجب القرارين ١٩٥٨ (٢٠١٠) والقرار ٢٣٣٥ (٢٠١٦).

ويعد القرار الجديد لمجلس الامن خطوةً مهمةً على صعيد استعادة العراق وضعه الطبيعي ومكانته الدولية، فالقرار يؤكد ايفاء العراق بالتزاماته وفق الفصل السابع بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء، بعد أن تم تنفيذها بشكلٍ كامل، كما يقول المستشار المالي لرئيس الوزراء د. مظهر محمد صالح في حديث لـ(المدى)، مضيفاً: أن انتقال العراق من الفصل السابع الى الفصل السادس، أي من الفصل الذي يبيح استخدام القوة ضد بلادنا في فضّ المنازعات مع الأمم الى الفصل السادس الذي يرى في العراق دولة محبّة للسلام وتحل نزاعاتها مع الأمم بالطرق السلمية، هي إشارة ايجابية ستسمح لعودة العراق الكاملة بالتفاعل مع المجتمع الدولي وتوفير فرص مشجّعة لمناخ الاستثمار الاجنبي في البلاد، لاسيما في مرحلة ما بعد مؤتمر الكويت للمانحين في إعادة اعمار العراق والاستثمار فيه، موصلاً: فالعراق المقبل هو عراق السلام والإعمار، وتنهي بلادنا أكثر من اربعين عاماً من النزاعات والصراعات والتراجع في التنمية الاقتصادية والتقدّم.

ويؤكد صالح، أنّ الأموال المجمّدة اطلقت الى حساب صندوق تنمية العراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ في أيار ٢٠٠٣، ولكن هنالك الكثير من المبالغ المحتجزة لدى الأمم المتحدة من برنامج النفط مقابل الغذاء وبقايا تكاليف فرق التفتيش وبقايا مذكرة التفاهم ينبغي أن تسلّم الى خزينة الدولة العراقية، وأي أموال أخرى مازالت محتجزة أو مجمّدة لدى الدول أو المنظمات الدولية، لافتاً في الوقت ذاته الى: أن هذا القرار له آثار ايجابية كثيرة، وفي الحقيقة أن تكاليف التأمين والشحن بمختلف أشكاله من والى العراق ستنخفض، وإن الكثير من التكنولوجيا والتجهيزات المحرّمة على العراق ستزول، فضلاً عن أن مناخ الاستثمار والتصنيف الائتماني للعراق سيتحسن الى درجة كبيرة .

ويشير القرار المتعلّق ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٨ كانون الثاني ٢٠١٧، في الفقرة الثانية منه، الى أن مجلس الأمن يرحّب بأن الأموال المتبقية في حساب الضمان المنشأ عملاً بالفقرات ٣-٥ من قراره المرقم ١٩٥٨ لسنة (٢٠١٠) قد حُولت الى الحكومة العراقية وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن المرقم ٢٣٣٥ لسنة (٢٠١٦).

سيؤدي خروجنا من آخر قرارات الفصل السابع المتعلق بالنفط مقابل الغذاء الى التخفيف من الضغوطات الخارجية على العراق، الأمر الذي سيؤدي الى تعزيز موقفه الدولي في علاقاته الاقتصادية والمالية بشكل عام، وفقاً لحديث الخبير في الشأن الاقتصادي، ماجد الصوري لـ(المدى)، الذي يرى أن ذلك أيضاً سيوفر بعض الأموال للعراق، حيث أن المبلغ المتبقي من هذا البرنامج لدى الأمم المتحدة والذي هو بحدود ٣ مليارات دولار، وإن تم خلال هذه الفترة انفاق الجزء الأكبر منه، لكن بكل الأحوال هو مبلغ سيُضاف للخزينة العراقية، ناهيك عن أموال بعض العقود التي لم يتم تنفيذها والمتعلقة باستيراد بعض السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية للعراق، والتي تم التعاقد عليها بزمن النظام السابق، وهذه قد سدّد العراق أموالها، لكن لم يتم استعادتها بسبب القرار، سيتم اطلاقها وإعادتها للحكومة العراقية.

يؤكد الصوري: أن العراق اليوم وبمجرد خروجه الكامل من الفصل السابع يعني وجود رؤية تتيح للعراق باستيراد التكنولوجيا اللازمة، والتعاون مع الدول الأخرى للحصول على هذه التكنولوجيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، وهي مسألة في غاية الأهمية، اضافة الى ذلك، فإن المشكلة ليست في قرار خروج العراق من الفصل السابع، بل أن الأهم من ذلك هو ما حدث في العراق من مسألة القضاء على داعش وانتصاراته الكبيرة التي حققها ضد هذا التنظيم المجرم، في وقت اعلانه الحرب على الفساد الإداري والمالي، أمور ساهمت بدعم الموقف العراقي من أجل جذب الاستثمار مع الأمن والاستقرار، وستؤدي الى ازدهار العراق اقتصادياً ومالياً.

ويُعَد برنامج النفط مقابل الغذاء Oil for Food Program ، الصادر بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٩٨٦، لعام ١٩٩٥؛ يسمح للعراق بتصدير جزء محدّد من نفطه، ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه، تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد وضع هذا البرنامج، حينما ساور مجلس الأمن القلق، في شأن استمرار معاناة السكان المدنيين من الشعب العراقي، نتيجة الجزاءات الشاملة، التي فرضت على العراق، في آب ١٩٩٠، بسبب غزوه الكويت، فأصدر مجلس الأمن، في نيسان ١٩٩٥، القرار ٩٨٦، الذي يتضمن صيغة النفط مقابل الغذاء، بصفتها تدبيراً مؤقتاً، لتوفير الديمقراطية الفردية والحروب الطائفية للشعب العراقي.

> العجز لهذا العام في الموازنة العامة هو أقل بكثير عما كان عليه في العام الماضي

وزير النفط يدعو شركة سوناطراك الجزائرية للاستثمار في العراق

□ بغداد / المدى

دعا وزير النفط جبار علي اللعيبي، أمس الثلاثاء، شركة سوناطراك الجزائرية، للاستثمار في العراق، فيما أكدت الجزائر رغبة شركات بلادها في تنفيذ مشاريع نفطية بالعراق.

وقال اللعيبي خلال لقائه بوزير الطاقة الجزائري، على هامش انعقاد اجتماعات منظمة اوابك في بيان له، "يجب تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وخصوصاً في مجال النفط والطاقة"، داعياً شركة سوناطراك الجزائرية، الى "الاستثمار والعمل في تطوير المشاريع النفطية، واصفاً عمل الشركة بالمتطور".

وأضاف اللعيبي، أن "شركة سوناطراك من الشركات المرموقة التي تتمتع بسمعة طيبة وبخاصة في قطاع الغاز".

من جانبه، أكد وزير الطاقة الجزائري مصطفى قيتوني، على "ضرورة توسيع آفاق التعاون المشترك الى جانب رغبة شركات بلاده في تنفيذ مشاريع نفطية في العراق"، داعياً وزير النفط العراقي لـ"زيارة الجزائر مطلع العام المقبل، بهدف الاطلاع وزيارة بعض المنشآت النفطية".

يذكر أن الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبك، بحسب عائدات النفط، وقد صنّفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبك للنصف الأول من عام ٢٠٠٨ بعائدٍ يبلغ ٤ مليارات دولار.

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية
محكمة بداءة الكرخ

العدد: ٩١٦/ب/٢٠١٧
التاريخ:٢٠١٧/١١/٢٩

المدعي / المدير العام للمصرف العراقي للتجارة اضافة لوظيفته
المدعى عليه / حسين عصام عبد الامير الازري

اصدرت هذه المحكمة قرارها المرقم (٩١٦/ب/٢٠١٧) في ٢٠١٧/٦/٢٢ قرار يقضي فيه الحكم بألزام المدعى عليه (حسين عصام عبد الامير الازري) بتأدية الى المدعي (المدير العام للمصرف العراقي للتجارة اضافة لوظيفته) مبلغ مقداره خمسة وعشرون الف دولار امريكي مع الفائدة القانونية البالغة ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٧/٣/١٩ ولحين التأدية الفعلية وتحميله مصاريف الدعوى وبدل اتعاب محاماة وكيل المدعي الموظف الحقوقي ايمن طالب سوادي مبلغ قدره خمسمائة الف دينار يوزع حسب النسب القانونية وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٩ ،١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ٢٠٣) مرافعات مدنية و ١٠٧.٢٢ اثبات و ١٧١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ مدني و ١٣ محاماة المعدل حضورياً بحق المدعي قابلاً للاستئناف والتمييز وغيابيا بحق المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف والتمييز وافهم علناً في ٢٠١٧/٦/٢٢ .

ولمجهولية محل اقامتك حسب شرح المبلغ القضائي المؤيد من الجهة الرسمية تقرر تبليغك بصحيفتين محليتين بقرار الحكم اعلاه ولك حق الطعن به وفق الطرق المقررة قانوناً وخلال المدة القانونية وبعكسه سيكتسب الحكم الدرجة القطعية وفق الاصول

القاضي الاول
صباح عدنان اسماعيل

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية
محكمة بداءة الكرخ

العدد: ٣٤٠/ب/٢٠١٧
التاريخ:٢٠١٧/١١/٢٩

المدعي / المدير العام للمصرف العراقي للتجارة اضافة لوظيفته
المدعى عليه / حسين عصام عبد الامير الازري

اصدرت هذه المحكمة قرارها المرقم (٣٤٠/ب/٢٠١٧) في ٢٠١٧/٧/٣١ قرار يقضي فيه الحكم بألزام المدعى عليه (حسين عصام عبد الامير الازري) بتأدية الى المدعي (المدير العام للمصرف العراقي للتجارة اضافة لوظيفته) مبلغ مقداره احد عشر مليون ومئتان وستة واربعون الف وتسعمائة دولار امريكي مع الفائدة القانونية البالغة ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية في ٢٠١٧/٧/١٣ ولحين التأدية الفعلية وتحميله مصاريف الدعوى وبدل اتعاب محاماة وكيل المدعي الموظف الحقوقي ايمن طالب سوادي مبلغ قدره خمسمائة الف دينار يوزع حسب النسب القانونية وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٩ ،١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ٢٠٣) مرافعات مدنية و ١٠٧.٢٢ اثبات و ١٧١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ مدني و ١٣ محاماة المعدله حضورياً بحق المدعي قابلاً للاستئناف والتمييز وغيابياً بحق المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف والتمييز وافهم علناً في ٢٠١٧/٧/٣١ .

ولمجهولية محل اقامتك حسب شرح المبلغ القضائي المؤيد من الجهة الرسمية تقرر تبليغك بصحيفتين محليتين بقرار الحكم اعلاه ولك حق الطعن به وفق الطرق المقررة قانوناً وخلال المدة القانونية وبعكسه سيكتسب الحكم الدرجة القطعية وفق الاصول

القاضي الاول
صباح عدنان اسماعيل

خارج الحدود

Out of Borders

أنقرة

اردوغان: الاقتصاد التركي سينمو نحو 7.5% في 2017

قال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أمس الثلاثاء، إنّ الاقتصاد التركي سينمو بنحو ٧,٥ بالمئة في عام ٢٠١٧ بعد قفزة للناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي ١١,١ بالمئة في الربع الثالث من العام.كما قال إردوغان في كلمة خلال مؤتمر في أنقرة، إنه يعارض أسعار الفائدة المرتفعة وإن التضخم لن ينخفض في أيّ دولة أسعار الفائدة فيها مرتفعة.

لندن

التضخم في بريطانيا يصعد لأعلى مستوى في نحو 6 سنوات عند 3.1% في تشرين الثاني

ارتفع التضخم البريطاني على غير المتوقع في تشرين الثاني، لأعلى مستوياته في نحو ست سنوات، مما يزيد الضغط على المستهلكين بعد التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذين يمثل إنفاقهم المحرك الرئيس لاقتصاد البلاد.وسجّل تضخم أسعار المستهلكين معدلاً سنوياً بلغ ٣,١ بالمئة في تشرين الثاني، مدفوعاً بأسعار تذاكر الطيران وألعاب الكمبيوتر والشوكولاتة مع تأثر أسعار الغذاء بهبوط الجنيه الاسترليني بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء العام الماضي.وارتفع معدل التضخم من ثلاثة بالمئة في تشرين الأول، وفاق متوسط توقعات خبراء الاقتصاد في استطلاع لـ"رويترز" والذي أشار لزيادة الأسعار ثلاثة بالمئة مجدداً.

أوروبا

أنشطة الاستحواذ والاندماج تهيمن على تعاملات الأسهم الأوروبية

هيمنت أنشطة الاستحواذ والاندماج على التعاملات المبكرة للأسهم الأوروبية، الثلاثاء، بينما عوض ارتفاع أسهم شركات النفط عقب إغلاق خط أنابيب نفطي هبوط أسهم البنوك.وزاد المؤشر ستوكس ٦٠٠ للأسهم الأوروبية ٠,٢ بالمئة وارتفع مؤشر ستوكس ٥٠ للأسهم القيادية في منطقة اليورو ٠,١ بالمئة.وارتفع مؤشر بورصة امستردام ٠,٤ بالمئة مدعوماً بسهم جيمالتو، الذي قفز ٣٣ بالمئة بعدما تقدمت شركة الاستشارات التقنية الفرنسية اتوس، بعرض لشراء الشركة الهولندية المتخصصة في الأمن الإلكتروني مقابل ٤,٣ مليار يورو.ونزل سهم شركة العقارات التجارية الفرنسية يونيبيل رودامكو ٣,٥ بالمئة، بعد أن عرضت شراء وستفيلد كورب لمراكز التسوق مقابل ١٦ مليار دولار.وحدّت قوة أسهم النفط من الخسائر عقب تخطي برنت ٦٥ دولاراً للبرميل نتيجة توقف خط أنابيب بحر الشمال. وقفز قطاع النفط والغاز الذي سجل أسوأ أداء هذا العام ٠,٦ بالمئة.